

عقد حزمة الحوافر للمشاريع في منطقة الاغوار والمناطق المسماه (ج)

نظام عقود حزم الحوافز يعتبر من الادوات المنافسة في قانون تشجيع الاستثمار على مستوى المنطقة، حيث توفر هذه العقود مرونة في إصدار التسهيلات التي تخدم قطاعات معينة أو منطقة جغرافية أو مشروع إستراتيجي، لغايات تحفيز الفئة المستهدفة نحو رفع الاداء، زيادة الانتاج، التصدير، خلق فرص عمل، نقل تكنولوجيا، تطبيق معايير دولية للحفاظ على البيئة أو توليد طاقة بديله.

مبررات العقد

- إستجابة لاجندة السياسات الوطنية 17-22
- توفير بيئة إستثمار وبيئة قانونية مساندة للمشاريع ضمن نطاق المناطق المحددة
- إستجابة لاحتياجات المستثمرين المحليين والاجانب للاستثمار في المناطق المحددة
 - تشجيع الانتقال إلى المناطق المحددة
 - ضخ إستثمارات محلية وأجنبية
 - خلق فرص عمل مباشرة

مؤشر قياس الاداء

200 شركه مستفيده من العقد

1,400 فرصة عمل مباشرة

الفئة المستهدفه: تستفيد المشاريع التي إستوفت الشروط والتراخيص حسب الاصول والتي تقام أو المقامه أو تطور أو تنتقل إلى نطاق المناطق المحددة في منطقة الاغوار أو المناطق المسماه (ج) من جميع الحوافز المنصوص عليها في القانون وتستفيد من مزايا نظام عقد حزمة الحوافز الاضافيه المنصوص عليها.

شروط الحوافز

- أ. المشاريع الجديدة أو التي تطور مشاريع قائمة أو التي تنقل نشاطها الى المنطقة المستهدفة، تستفيد من فترة التخفيض للحافز الضريبي لمدة خمسة سنوات إضافية على مدة الخمس سنوات المنصوص عليها ضمن القانون.
- ب. تعيين أو إضافة موظفين والحفاظ عليهم طوال فترة الاستفادة. (يصدر مجلس الادارة التعليمات بخصوص عدد الموظفين سواء حسب القطاع أو التخصص).